

# حق المطلقة في الأموال المكتسبة خلال الزوجية في الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي ومدونة الأسرة المغربية

أطروحة علمية

مقدمة لاستيفاء بعض شروط الحصول على درجة الدكتوراه في

الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية



جمانة محمد صبري الطاهر العويطي

رقم القيد: F43416079

كلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية

سورابايا

2018

الموافقة من طرفي المشرف والمشرف المساعد

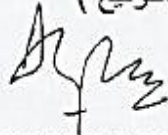
تمت الموافقة من طرفي المشرف والمشرف المساعد على هذه  
الأطروحة التي قدمتها الطالبة جمانة محمد صبري الطاهر العويتي.  
في سورابايا / / 2018

المشرف

الأستاذ الدكتور البروفيسور الفاضل

أبو يزيد

( التوقيع )



المشرف المساعد

الأستاذ الدكتور البروفيسور الفاضل

عبد القادر الريادي

( التوقيع )



اعتماد لجنة المناقشة

تمت مناقشة هذه الأطروحة المقدمة من الطالبة / جمانة محمد صبري العويبي

في المناقشة المفتوحة في 1 / 4 / 2019 أمام لجنة المناقشة التي تتكون من:

- 1 . الدكتور: همي شفق. (مناقشاً أساسياً) .....
- 2 . الدكتور: محمد عارف (كاتباً ومناقشاً) .....
- 3 . الأستاذ الدكتور: أبو يزيد (مشرفاً ومناقشاً) .....
- 4 . الدكتور: عبد القادر الريادي (مشرفاً ومناقشاً) .....
- 5 . الأستاذ الدكتور: السيد عقيل حسين المنور (مناقشاً خارجياً) .....
- 6 . الدكتور: أحمد زهرا (مناقشاً أساسياً) .....
- 7 . الأستاذ الدكتور: فيصل الحق (مناقشاً أساسياً) .....

سورابايا، 1 / 4 / 2019

مدير كلية الدراسات العليا



الأستاذ الدكتور اسودي تشهد اع

رقم التوظيف: 196004121994031001

## إقرار الطالب

أقر أنا الموقعة ادناه مما يأتي:

الاسم جمانة محمد صبري الطاهر العويتي

الرقم الجامعي F43416079

المرحلة الدكتوراه

الجهة كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الحكومية بسورابايا

أقر بأن هذه الرسالة بكافة اجزائها أحضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضع منقولة عزوت إلى مصادرها.

هذا، وحرر هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

سورابايا 21/ 11/ 2018

الطالبة المقررة



جمانة محمد صبري الطاهر العويتي



**KEMENTERIAN AGAMA**  
**UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA**  
**PERPUSTAKAAN**

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300  
E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

---

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI  
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama : JOMANA MAHOMED SABRI AWIETY  
NIM : F43416079  
Fakultas/Jurusan : PROGRAM PASCASARJANA/(S3) STUDI ISLAM  
E-mail address : joojabdo@gmail.com

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah :

Sekripsi     Tesis     Desertasi    Lain-lain (.....)  
yang berjudul :

**حق المطلق في الأموال المكتسبة خلال الزوجية في الفقه الإسلامي  
والقانون الإندونيسي ومدونة الأسرة المغربية**

.....

.....

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara *fulltext* untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya, 24 April 2019

Penulis



(Jomana Mahomed Sabri Awiety)











18	ح- منهجية البحث
19	1. مناهج البحث
20	2. مصادر البيانات
22	ط- التصنيف المنهجي
22	ي- هيكل الدراسة
<b>الباب الثاني: حق المطلقة في الأموال المكتسبة خلال الزوجية في الفقه الإسلامي</b>	
25	وإندونيسيا والمغرب
25	أ- ماهية الحق وأقسامه في الفقه والقانون
25	1. تعريف الحق
26	2. أقسام الحق في الفقه الإسلامي
26	3. الحق في القانون
27	ب- ماهية المطلقة
27	1. ماهية الطلاق
27	2. الطلاق في الفقه
28	3. مشروعية الطلاق
30	ج- ماهية الأموال
30	1. تعريف المال
31	2. المال قانوناً
32	د- ماهية الاكتساب
33	ه- ماهية الزوجية
33	1. تعريف الزواج

2. مشروعية الزواج.....34
- و- الذمة المالية للزوجة وأهليتها للاكتساب فقهاً وقانوناً.....35
1. سبب اهتمام الشريعة الإسلامية بإقرار مبدأ الذمة المالية للزوجين .....35
2. ماهية الذمة .....36
3. خصائص الذمة في الفقه الإسلامي .....37
4. الذمة المالية في القانون .....38
5. خصائص الذمة المالية في القانون.....39
6. علاقة الذمة بالأهلية والتصرفات المالية.....40
7. أسباب شغل الذمة ومصادرها.....41
8. الذمة المالية في مدونة الأسرة المغربية .....41
9. الذمة المالية في القانون الإندونيسي.....42
10. كيفية حماية الإسلام لذمة المرأة المالية.....42
- ز- حقوق المطلقة المالية في الفقه والقانونين الإندونيسي المغربي .....46
1. الحقوق المالية للمطلقة في الفقه الإسلامي .....46
2. الحقوق المالية للمطلقة في القانون الإندونيسي ومدونة الأسرة المغربية.....58
- ح- حق المطلقة في المكتسبات الزوجية في الفقه الإسلامي والقانونين الإندونيسي والمغربي.....61
1. مصادر مال الزوجة المتحصلة عليها خلال الزوجية .....61
2. اشتراط العمل في عقد الزواج.....77
3. مدى حق الزوج في راتب زوجته فقهاً .....79
4. حق الزوجة في ممارسة العمل قانوناً وحق الزوج في راتبها .....81



























































































































































































































لذا نلاحظ أن الشعب الإندونيسي حتى بعد دخولهم في الإسلام وقبول تعاليمه لا يزالون يمارسون بعض العادات والتقاليد التي خلفتها الديانات السابقة والأعراف القديمة؛ وهذا راجع لطبيعة الإنسان التعلق بما تعود ممارسته هو وأجداده وأسلافه حتى وإن خالف الدين في بعض الأحيان، وهذا واقع مذكور في القرآن: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ} 24، قوله تعالى: { وَآتَىٰ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ (69) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ (70) قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا عَافِيِينَ (71) قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ (72) أَوْ يَنْفَعُونَكُمُ أَوْ يَضُرُّونَ (73) قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ } 25.

في بعض المجتمعات يحافظ الناس على العادات الموروثة من أسلافهم حفاظهم على تعاليم الدين، ليس ذلك فحسب بل بلغ بهم الأمر إلى أنهم يعدون ترك العادات وعدم العمل بها عيباً وعاراً عليهم، فضلاً عن أن البعض منهم لا يفرقون بين ما هو من العادات وما هو من شريعة الإسلام، بل إن البعض منهم يظنون أن المحافظة على العادات هو محافظة على كيان المجتمع وشرفه؛ لذا نجدهم -خصوصاً كبار السن الذين تلقوا التعليم والثقافة على المنهج القديم أو الجيل السابق- يمارسون بعض هذه العادات المناهية للشريعة الإسلامية مع تدينهم بالإسلام؛ هذا الأمر يفسر ترديد البعض المثل الملاوي (Biar mati anak jangan mati adat) أي (ليمت الولد ولا تموت العادات) 26.

## 2. مكانة المرأة عند الشعب الإندونيسي

بناءً على ما سبق آنفاً، من حيث أهمية العادات والأعراف عند الشعب الإندونيسي، وبما أن أرخبيل اندونيسيا مترامي الأطراف، ويقطنه إثنيات

24 البقرة: 170.

25 الشعراء: 74. ورد في تفسير السعدي لهذه الآية؛ "فلجأوا إلى تقليد آبائهم الضالين، فقالوا: بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ فَتَّبِعْنَاهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَسَلَكْنَا سَبِيلَهُمْ، وَحَافِظْنَا عَلَىٰ عَادَاتِهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: أَنْتُمْ وَأَبَاءُكُمْ، كَلِمٌ خَصُومٌ فِي الْأَمْرِ، وَالْكَلامُ مَعَ الْجَمِيعِ وَاحِدٌ". السعدي، تفسير السعدي، 370.

26. إن كلمة العادات الواردة في هذا المثل بحسب ما يرى البعض، يراد بها الدين والقانون الذي كان مرجعاً أساسياً في نظام وقانون المجتمع. وذلك أن الأسلاف -في عهد الممالك وقبيل حقبة الاستعمار- كانوا يلجأون إلى (نظام العادات) في تدبير شؤون الحياة. لذا عبروا عن الدين والقانون بكلمة (العادات). وقالوا إن هذه المقولة يراد بها أن حكم الدين مقدم على كل المصالح الشخصية ولو أدى ذلك إلى التضحية بالأولاد. أنظر (معلمين محمد شهيد، "دراسة شرعية للعادات والتقاليد المتعلقة بالعقائد -- والعبادات -مجتمع جاوا بإندونيسيا نموذجاً"، المجلة الإندونيسية الإسلامية المتعددة التخصصات IJIS، عدد 1، رقم 1، 2017، 112).

















- إذا كانت الأموال المشتركة غير كافية لتسديد الدين، تتحملها من أموال الزوج.
- عند عدم وجود أموال الزوج أو غير كافية تحمل على أموال الزوجة.
- المادة 94:
- قضية التعدد في الأموال المشتركة فلكل الأموال منفصلة وقائمة بذاتها.
- قضية التعدد في الأموال المشتركة مثل الفقرة 1 تحسب في وقت عقد الزواج الثانية أو الثالثة أو الرابعة.
- المادة 95:
- مع عدم الإخلال بالمادة (24) الفقرة (2) من اللائحة الحكومية رقم ج.9 في عام 1975 والفقرة (2) المادة 136، يستطيع الزوج أو الزوجة يطلب من المحكمة الدينية الإذن لمصادرة الممتلكات، إذا كان أحد الزوجين يضر أو يهدد الأموال المشتركة مثل المقامرة، أو في حالة سكر، أو الإسراف.
- خلال فترة الرهن يمكن القيام به مع بيع الممتلكات لصالح الأسر التي لديها بإذن من المحكمة الدينية.
- المادة 96:
- إذا توفي أحد الزوجين، فللحي نصف من الأموال المشتركة.
- ينبغي تقسيم الأموال المشتركة بفقدان أحد الزوجين يؤجل حتى يكون هناك يقين أن الموت النهائي أو الموت من قرار القانون على أساس قرار المحكمة الدينية.
- المادة 97:
- استحق الزوجين بعد الطلاق نصف الأموال المشتركة ما دام لا يوجد اتفاق بينهما في تقسيم الأموال عند عقد الزواج.
- نبدأ في نقد قانون رقم 97 من مجموع الأحكام الإندونيسية KHI وصيغته هي " استحق الزوجين بعد الطلاق نصف الأموال المشتركة ما دام لا يوجد اتفاق بينهما في تقسيم الأموال عند عقد الزواج." ترى الباحثة إن هذا القانون المطبق في إندونيسيا لا يتوفر على أرضية عادلة للمُطَلَّقين، قد يتحصل أحدهما على أكثر مما يستحق وقد يكون العكس، مع أن الله سبحانه وتعالى أمرنا بالعدل والقسط في المعاملات عموماً وكافة نواحي الحياة لقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۗ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۗ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ







































تلك هي أهم التعريفات التي وردت في العديد من مراجع الأحوال الشخصية والقانونية التي تناولت النظام المالي خصوصاً، أو تناولته عن طريق تعرضها للأسرة وقوانينها عموماً.

بدراسة الباحثة للتعريفات السابقة ومقارنتها ببعضها، يتضح لها أن أغلبها تكاد تجمع على أن النظام المالي هو مجموعة قواعد تنظم العلاقة المالية بين الزوجين، أما بالنسبة للتعريف الرابع، فإنه يمكننا القول إنه ركز في تعريفه على ثلاثة أمور أهمها: علاقة كل من الزوجين بأموالها، ثم الديون المترتبة عليها، والإنفاق بين الزوجين، وهذا الأمر في اعتقادي أخرج عن مألوف نظام الاشتراك المالي بين الزوجين الذي يركز أساساً على العلاقة المالية بين الزوجين، وهو ما ركز عليه القانون الفرنسي حينما حدده بالقواعد التي تنظم العلاقات المالية بين الزوجين، وهذا هو التوافق الذي جاء متفقاً مع التعريف الخامس الذي ينص على أنه قواعد قانونية تنظم العلاقات المالية بين الزوجين، أما مسألة الديون المترتبة على الزوجين أو الإنفاق الزوجي فهذه كلها آثار من آثار النظام المالي بين الزوجين والتي يلمسها الزوجان أثناء الحياة الزوجية أو بعدها.

لفت نظري التعريف الرابع وخصوصاً في الفقرة الأولى منه التي جاءت كما يلي: "النظام المالي للزوجين هو مجموعة القواعد التي تحدد علاقة كل من الزوجين بأمواله وأموال الزوج الآخر، وعلاقتها معاً بالأموال المشتركة"، وسبب اختياري لهذا التعريف هو أنه يدور حول مسألتين مهمتين وفصل بينهما:

- المسألة الأولى: هي الأموال الخاصة بكل من الزوجين، وأعتقد أنه يقصد الأموال المملوكة قبل عقد الزواج.

- المسألة الثانية: هي الأموال المشتركة بين الزوجين والتي اكتسبها من خلال تفعيل نظام الاشتراك المالي أي أثناء الحياة الزوجية.

فهذا التعريف فرّق بين المال الخاص المملوك لأحد الزوجين قبل الزواج، والمال المشترك الذي تم الحصول عليه من خلال تنمية الثروة المالية أثناء الحياة الزوجية، فعند إبرام هذا العقد بهذه الطريقة ينطبق قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۖ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ} 84.



























رغب الزوجان يقومان بعمل عقد تدبير أموال مشتركة		اختيار الجونوجيني تلقائيا في حال عدم اختيار طريقة اقتسام أخرى		على من أنكر	
لا يوافق لأن القسمة مناصفة لكافة شرائح المجتمع من تعمل ومن لا تعمل	يوافق الشريعة كعرف في منطقته فقط	لا يوافق لأن القسمة مناصفة لكافة شرائح المجتمع من تعمل ومن لا تعمل	يوافق كعرف في منطقته فقط	_____	موافقته للشرع
تستمر الشركة ولو بعد انقضاء العلاقة	لا يوجد أي رابط مالي بعد الموت أو الطلاق	تستمر الشركة ولو بعد انقضاء العلاقة	لا يوجد أي رابط مالي بعد الموت أو الطلاق	لا يوجد أي رابط مالي بعد الموت أو الطلاق	استمرارية الشركة بعد الطلاق أو الموت
منفصلة مع إمكانية التعاقد باتفاق تدبير الأموال الأسرية	منفصلة	مشتركة	منفصلة	منفصلة	الذمة المالية للزوجين

































- المالكية: "إذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في التصرف في ماله أو بدنه لها"<sup>47</sup>.
  - الحنابلة: "الاجتماع في استحقاق أو تصرف، والاستحقاق إرث، والتصرف بيع وشراء"<sup>48</sup>.
  - ومن المتأخرين عرفها السنهوري بأنها: "عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من خلال عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة، وأركانها التراضي والمحل والسبب"<sup>49</sup>.
  - أما تعريفها في قانون الالتزامات والعقود المغربي: "الشركة عقد بمقتضاه يضع شخصان وأكثر أموالهم أو عملهم أو هما معاً، لتكون مشتركة بينهم، بقصد تقسيم الربح الذي قد ينشأ عنها"<sup>50</sup>.
- بتحليل التعريفات السابقة تجد الباحثة إن تعريف مجلة الأحكام العدلية وتعريف السنهوري، خاصة في العبارة الأولى من تعريف مجلة الأحكام العدلية: "ما فوق الواحد من الناس"، وعند السنهوري: "شخصان أو أكثر"، لأن هذا هو معنى الشركة، فهي بالمعنى العام اختصاص اثنين بمحل واحد، وبالمعنى الخاص على ما يتم بالعقد بين اثنين، وفي الجزء الثاني من التعريفات فقد وضحنا فيه المرحلة الثانية من الشركة، وهي الشق الاقتصادي سواء أكان صغيراً أم كبيراً، مع الحصة المشتركة من كل شريك، بالإضافة إلى اقتسام الربح والخسارة بينهما، ولعل هذا أنسب التعريفات وأقربها لعقد تدبير الأموال المشتركة بين الزوجين على اعتبار أنه شركة أموال زوجية كما يطلق عليها البعض ويُطلق عليها البعض الشركة الزوجية القانونية، وقد اختار سيد عبد الله علي حسين الشريف، وهو أحد علماء الأزهر التعريف التالي: "الشركة التي تقسم أملاك الزوجين ثلاثة أقسام مختلفة: قسم عام مشترك بينها، وقسم خاص للزوج، وقسم خاص للزوجة، ولكن ما ينبغي التنبيه إليه هو أن مصطلح الشركة الزوجية هو نفس المعنى والمضمون لنظام المساهمة في المكتسبات ونظام الاشتراك المقتصر على المكتسبات المحصلة خلال الزوجية فقط، وهذا باتفاق عند جميع

47 أبو عبد الله محمد عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1990)، ج5، 117.

48 شرف الدين ابو النجا الحجاوي، الإقناع لطالب الانتفاع، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ج2، 445.

49 السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج5، 217.

50 مجموعة قانونيين، قانون الالتزامات والعقود المغربي، (الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، 2004)، الفصل 982.













































































- بخاري (ال)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. دمشق: دار طوق النجاة، 1422هـ.
- بدوي، عبد العظيم. الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز. القاهرة: دار بن رجب، 2001.
- براق (ال)، إيمان. قانون الأسرة بين طموح المشرع وصعوبات الواقع العملي-كتاب الزواج. طنجة، المغرب: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية جامعة عبد الملك السعدي، 2009.
- بغدادى، حسن. "نظام الاموال بين الزوجين في صلتها ببعض نظريتي الحق الشخصي والحق العيني." مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، 1957، الإصدار 12: 99-254.
- بلعربي، الصديق. "السعاية." مجلة المرافعة (هيئة المحامين)، 1977: 58.
- بلقزيز، عبد الإله. العرب والحدائث نقد التراث. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- بن أنس، مالك. المدونة الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية، 1994.
- بن جزى، محمد بن أحمد بن الغرناطي. القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية. بيروت: المكتبة العصرية، 2002.
- بن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري أبو محمد. المحلى. بيروت: دار الكتب العلمية للنشر، 2003.
- بن حزم، علي بن أحمد. المحلى في شرح المحلى. بيروت: دار احياء التراث العربي، بلا تاريخ.
- بن رشد، محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. القاهرة: دار الحديث، 2004.
- بن سالم، أحمد بن غنيم. الفواكه الدواني على رسالة بن أبي زيد القيرواني. دمشق: دار الفكر، 1995.

- بن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز. رد المحتار على الدر المختار حاشية بن عابدين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1998.
- بن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. الاستذكار. القاهرة: مكتبة الثقافة، 1993.
- بن غريب، راجح. المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية. الجزائر: دار العلوم، 2007.
- بن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي. المغني. القاهرة: مطبعة القاهرة، بلا تاريخ.
- بن قدامة، المقدسي. الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل. دمشق: المكتب الإسلامي، 1988.
- بن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب أبو عبد الله. إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1991.
- بن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي. تفسير القرآن العظيم. بيروت: دار الكتب العلمية، 1491هـ.
- بن معجوز، محمد. احكام الأسرة في الشريعة الإسلامية وفق مدونة الأحوال الشخصية. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1998.
- وسائل الإثبات في الفقه الإسلامي. الرباط: دار الحديث الحسنية، 1984.
- بن مفلح، شمس الدين. أصول الفقه. الرياض: مكتبة العكيان، 1999.
- بن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الرويفعي الإفريقي. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1414هـ.
- بنا (ال)، كمال صالح. موسوعة الأحوال الشخصية. المحلة الكبرى مصر: دار الكتب القانونية، 1997.
- بهوتي (ال)، منصور. كشاف القناع عن متن الإقناع. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1999.

- بوخاتم، آسية. "الحقوق المالية للمرأة في القوانين المغاربية للأسرة - دراسة مقارنة." أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة بوبكر بلقايد، 2015-2016.
- بوهالي (ال)، خديجة. "إثبات الحق في الأموال الأسرية في ضوء النص القانوني والعمل القضائي." مجلة القبس المغربية للدراسات القانونية والقضائية، يوليو 2013: 336-359.
- بوهوش، عبد السلام. مدونة الأسرة. الرباط: مكتبة دار الأمان، 2003.
- بيهقي (ال)، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر. سنن البيهقي الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.
- تتر (ال)، عاطف مصطفى البراوي. "حقوق الزوجة المالية في الفقه الإسلامي مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الفلسطيني." رسالة ماجستير. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، 2006.
- تسولي (ال)، أبو الحسن علي. البهجة في شرح التحفة. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
- توبة (ال)، خنساء غازي، و رفاعي (ال)، جميلة عبد القادر. " " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: سيداؤ: حقيقتها، آثارها وموقف الشريعة منها " " مجلة الشريعة الدارسات الإسلامية. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 2012. 562.
- ثعالبي (ال)، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف. الجواهر الحسان في تفسير القرآن. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1418 هـ.
- جرجاني (ال)، الحنفي أبو الحسن. التعريفات. بيروت: دار الكتاب العربي، 1405 هـ.
- جزائري (ال)، أبو بكر. ايسر التفاسير. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2003.
- جصاص (ال)، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي. مختصر اختلاف العلماء. بيروت: دار البشائر، 1417 هـ.

- جندي (ال)، أحمد نصر. الحضانة والنفقات. القاهرة: دار الكتب القانونية، 2004.
- جومادي، بن عاتيجان بن عبد الله. "توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج في الفقه الإسلامي دراسة نقدية على كتاب مجمعة الأحكام الإسلامية رقم 97، في اندونيسيا." رسالة ماجستير. سوراكارتا اندونيسيا: جامعة المحمدية، 2014.
- جويني (ال)، عبد الملك. البرهان في أصول الفقه. القاهرة: دار الأنصار، 1400هـ.
- حاج (ال)، بن أمير. التقرير والتحبير على التحرير للإمام كمال بن الهمام. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، 1316هـ.
- حجاوي (ال)، شرف الدين ابو النجا. الإقناع لطالب الانتفاع. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.
- حرب، الغزالي. استقلال المرأة في الإسلام. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1998.
- حطاب (ال)، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي. مواهب الجليل. دمشق: دار الفكر، 1992.
- حمداني (ال)، رعد مقداد. النظام المالي للزوجين: دراسة مقارنة بين التشريعات الإسلامية والعربية والفرنسية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003.
- حيدر، علي. درر الحكام شرح مجلة الأحكام. الرياض: دار عالم الكتب، 2003.
- خازن (ال)، علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن. لباب التأويل في معاني التنزيل. بيروت: دار الكتب العلمية، 1415 هـ.
- خفيف (ال)، علي. الملكية في الشريعة الإسلامية مع المقارنة بالشرائع الوضعية. القاهرة: منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، 1967.





- زرقا (ال)، مصطفى. المدخل الفقهي العام. بيروت: دار الفكر، بلا تاريخ.
- المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي. سوريا: مطبعة طربين، 1965.
- زركشي (ال)، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. المنثور في القواعد الفقهية. الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، 1985.
- زواني (ال)، المهدي. المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب. الدار البيضاء: مطبعة فضالة، 1997.
- زوكاغي، أحمد. "حق الكد والسعاية من خلال الحكم الصادر عن المجلس الأعلى لوزارة الأسرة في المغرب." المغرب: مجموعة البحث في الأسرة والقانون، 2002. 131.
- زيدان، عبد الكريم. الوجيز في أصول الفقه. بغداد: الدار العربية، 1977.
- زيلعي (ال)، فخر الدين الحنفي. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، 1322 هـ.
- سابق، السيد. فقه السنة. بيروت: دار الكتاب العربي، 1987.
- سباعي (ال)، مصطفى. شرح قانون الأحوال الشخصية. بيروت: المكتب الإسلامي، 1997.
- سبكي (ال)، تاج الدين. طبقات الشافعية الكبرى. دمشق: منشورات البابي الحلبي، 1964.
- سجلماسي (ال)، أبي عبد الله الرباطي. شرح أبي عبد الله السجلماسي الرباطي على نظم العمل للإمام سيدي عبد القادر الفاسي طبعة حجرية. فاس: طبعة حجرية، بلا تاريخ.
- سرخسي (ال)، بو بكر محمد بن احمد بن أبي سهل. المبسوط. بيروت: دار المعرفة، 1989.
- سعد، نبيل إبراهيم. المدخل إلى القانون نظرية الحق. بيروت: منشورات دار الحلبي، 2010.

- سلامة، أحمد عبد الكريم. الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية. القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 2007.
- سليمان، محمد هاني. "إسقاط الحقوق وتوريثها في الشريعة الإسلامية"، أطروحة دكتوراه. (القاهرة: جامعة القاهرة، 1991).
- سمك، عبد العزيز رمضان. أحكام الأسرة في الفقه الإسلامي والقانون المصري. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.
- سيد (ال)، صالح عوض. أثر العرف في التشريع الإسلامي. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1981.
- سيد، عبد الله علي حسين. المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية والتشريع الإسلامي مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك. القاهرة: دار السلام، 2001.
- سيوطي (ال)، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1988.
- شاطبي (ال)، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. الموافقات. القاهرة: دار بن عفان، 1997.
- شافعي (ال) اليميني، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني أبو حسين. البيان في مذهب الشافعي شرح كتاب المهذب. بيروت: دار المنهاج، 2000.
- شافعي (ال)، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي. الأم. بيروت: دار المعرفة، 1990.
- شثري (ال)، سعيد بن ناصر. شرح النظريات الفقهية. الرياض: منشورات جامع شيخ الإسلام بن تيمية، بلا تاريخ.
- شحاته، حسين أحمد. القانون دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009.

- شربيني (ال)، شمس الدين الخطيب. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.
- شربنباصي (ال)، رمضان علي السيد. أحكام الأسرة الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الأولاد في الفقه الإسلامي والقانون والقضاء. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
- شلبي، مصطفى. المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي. القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1985.
- شهبون، عبد الكريم. الشافي في شرح مدونة الأسرة. مراكش: دار المعرفة، 2006.
- شهيد، معلمين محمد. "دراسة شرعية للعادات والتقاليد المتعلقة بالعقائد والعبادات -مجتمع جاوا بإندونيسيا نموذجاً". "المجلة الإندونيسية الإسلامية المتعددة التخصصات 113 (2017): IJIS 1.
- شوكاني (ال)، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. بيروت: دار الكتب العلمية، 1405 هـ.
- شويخ، الرشيد. شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل دراسة لبعض التشريعات العربية. الجزائر: دار الخلدونية، 2008.
- شيرازي (ال)، ابو إسحاق. المذهب في فقه الإمام الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990.
- صقر، عطية. مشكلات الأسرة. القاهرة: مكتبة وهبة، 2006.
- صمدي (ال)، مصطفى. "حق الكد والسعاية للمرأة: من فتوى بن عرضون 1556 إلى مدونة الأسرة المغربية." "المجلة التونسية للعلوم والإجتماعية، 2007: 117-127.
- صيني (ال)، سعيد. قواعد أساسية في البحث العلمي. المدينة المنورة: دار المدينة المنورة، 2010.
- طبري (ال)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر. جامع البيان في تأويل القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2000.

- طيار (ال)، عبد الله. نوازل في القضايا المالية في فقه الأسرة. الرياض : مدار الوطن للنشر، 2011.
- عبادي (ال)، الحسن. فقه النوازل في سوس: قضايا وأعلام من القرن التاسع الهجري إلى نهاية القرن الرابع عشر. المغرب، فاس: مطبعة النجاح الجديدة، 1999.
- عبادي (ال)، عبد السلام. "الحقوق في الشريعة الإسلامية." بحوث ندوة في إطار حوار المذاهب الإسلامية. عمان: المعهد الملكي، 2000.
- عبد العزيز، عبد اللطيف. شرح المنار وحواشيه من علم الأصول. إسطنبول: دار الإرشاد، 1435هـ.
- عبدري (ال)، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم المواق المالكي. التاج والإكليل. بيروت: دار الكتب العلمية، 1994.
- عتين، محمد بن عمر. حقوق المرأة في الزواج فقه مقارن. القاهرة: دار الاعتصام، 1998.
- عزاوي (ال)، عمر صلاح حافظ المهدي. الذمة المالية للزوجين في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
- عساف (ال)، صالح حمد. المدخل الى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان، 1995.
- عقاد (ال)، محمود عباس. المرأة في القرآن الكريم. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا تاريخ.
- عيد (ال)، نوال بنت عبد العزيز. حقوق المرأة في ضوء السنة النبوية. الرياض: دار الحضارة للنشر والتوزيع، 2012.
- غناي، زكية. "حقوق المطلقة بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة." أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر، 2010-2011.
- غندور (ال)، أحمد. الطلاق في الشريعة والقانون - بحث مقارن-. مصر: دار المعارف، 1967.
- فتح الرحمن. علم الوارث. باندونج اندونيسيا: مكتبة المعارف، 1981.

- فتلاوي (ال)، منصور. نظرية الذمة المالية مقارنة بين الفقهاء الوضعي والإسلامي. عمان: دار الثقافة، 1999.
- فراج، حسين أحمد. أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004.
- فليقة (ال)، صالح. صيغ العقود في الفقه الإسلامي. الرياض: دار كنوز إشبيليا، 2001.
- فهرري (ال)، إدريس الفاسي. "حق الكد والسعاية في الاجتهاد الفقهي المغربي المعاصر." فقه العصر مناهج التجديد الديني والفقهي. مسقط سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، 2015. 12.
- فيروز آبادي (ال)، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005.
- قاطرجي (ال)، نهى. المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، 2006).
- قدامة، بن موفق الدين أبو محمد. المغني. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، 1980.
- قدري باشا، محمد. مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، 1891.
- قرافي (ال)، شهاب الدين أحمد بن إدريس. الذخيرة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994.
- قرطبي (ال)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج. تفسير القرطبي. القاهرة: دار الشعب، 1372 هـ.
- قصبى (ال)، محمود زلط. فقه الأسرة. الكويت: دار البيان للطباعة، 2003.
- قيرواني (ال)، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد. الرسالة القيرواني. بيروت: دار الفكر، 2010.
- كركار، جمال. أثر العرف في تغيير الفتوى. بيروت: دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

- كشبور(ال)، محمد. الوسيط في شرح مدونة الأسرة الكتاب الأول: عقد الزواج وآثاره. الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 2008.
- كعواس، الميلود. حق الزوجة في الكد والسعاية: دراسة في التراث الفقهي المالكي. الرباط: مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث الرابطة المحمدية، 2009.
- كنزي، رحمة. المكتسبات المالية بعد الزواج "دراسة فقهية قانونية". بجاية، الجزائر: جامعة عبد الرحمن بيرة، 2016-2015.
- كاساني (ال)، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية، 1986.
- لمطاعي، نور الدين. " عدة الطلاق الرجعي وأثرها على الأحكام القضائية." أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر، 2006-2007.
- مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- مجموعة قانونيين. قانون الالتزامات والعقود المغربي. الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، 2004.
- مدكور، محمد سامي. نظرية الحق. القاهرة: دار الفكر العربي، 1954.
- مرغياني (ال)، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني. الهداية شرح بداية المبتدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1416 هـ.
- مسعودي، رشيد. "النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري دراسة مقارنة." أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة بو بكر بلقايد، 2005-2006.
- مغربي (ال)، أبو عبد الله محمد عبد الرحمن. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990.
- مكاوي، رجاء ناجي. قضايا الأسرة. الرباط: مطبعة دار السلام، 2002.
- مليكي (ال)، حسين. من الحقوق المالية للمرأة نظام الكد والسعاية. الرباط: دار القلم للنشر والتوزيع، 2010.













